الحركة النقابية في الجزائر - من المطالبة إلى التشاركية -

د. بلقاسم نويصر جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 02- الجزائر

nouicerbelkacem@yahoo.fr

أ. كريمة حاتي جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 02-

الجزائر kaimahatii@gmail.com

ملخص:

يتناول هذا المقال سيرورة التحوّلات التي طالت الحركة النقابية الجزائرية بدءاً بفترة الاستعمار حيث تمت ولادة هذه النقابات ثم ارتباطها بالحركة الوطنية، لتكتفي بالدور المكمل لدور السلطة في تحقيق تنمية شاملة لتتغير بعدها المعطيات، بفعل تداعيات الأزمة المتعددة الأبعاد، والتي عصفت بالبلاد منذ مطلع الثمانينات، وبالدخول في الإصلاحات الكبرى من نفس السنة حدثت تغيرات جوهرية مسّت جميع الأصعدة خاصة التغيرات السياسية، تمثلت في الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية، والذي تولدت عنه التعددية النقابية، ليترجع دور نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين رغم الظروف الامنية والسياسية المتأزمة والتي حالت دون تطوير وإنضاج هذه التجربة.

الكلمات المفتاحية: الحركة النقابية، الفعل النقابي، الاحادية النقابية، التعددية النقابية.

Algerian Trade Unions: from Requesting to Participating -

Abstract :

The present article deals with the process of change the Algerian trade union had undergone starting from the colonial period when these movements were born in collaboration with the national ones. Their role was to complement that of the authorities in order to achieve a global development and make change to the status quo of that time as a result of the multidimensional crisis which affected the country since 80s. Huge reforms during the same years have been introduced which result in essential changes that covered all sections mainly political changes through a transfer from nicety to multipartism and which led the diversity of trade unionism. Consequently, the role of the general trade unions' role in Algeria has decline despite the increase in the security and politic crisis which impeded the evolution and maturity of the experience.

Key words:The trade union movement•The act of trade union, Unilateral Trade Union•Trade Union Pluralism.

مقدمة:

مرّ تاريخ الحركة النقابية الجزائرية بالعديد من المراحل اكتست كل مرحلة صبغة خاصة بها انطلاقاً من الظروف والمعطيات الواقعية، حيث ارتبط العمل النقابي في بداياته الأولى بالنضال من أجل التحرر، وبعد الاستقلال أنيط للنقابة دوراً مكملاً للمؤسسة السياسية باعتبارها أحد المنظمات التابعة للحزب الحاكم، حيث تحددت مهمتها في تبني المشروع السياسي لهذا الحزب، أو اعتبارها وسيلة لتأطير الجماهير واستقطابهم لتركيز قراراته.

إن العلاقة بين الحزب الواحد والنقابة في تلك الفترة من أهم مظاهر النظام السياسي الجزائري، وهو أحد الأسباب في التحولات السياسية والاقتصادية والانتقال الديمقراطي الذي عرفته البلاد بدءاً من دستور 1989، حيث لم يكن ينظر إليها على أنها منظمة اجتماعية مستقلة تملك حرية وحق الدفاع مادياً ومعنوياً عن منخرطيهما، ولها القدرة على بناء تحالفات اجتماعية وسياسية بكل استقلالية، وهو الأمر الذي بدأ يتجسد بعد إقرار دستور 89، الذي أتاح حرية تشكيل وممارسة النشاط النقابي، وبموجب ذلك أصبحت تمثل قوى اجتماعية لها دور في إثراء الممارسة الديمقراطية رغم ما يعترضها من عقبات في مسيرتها، وعليه فإننا سنخوض في مسار الحركة النقابية في الجزائر من خلال استعراض تاريخها ومقتضيات تحولها تاريخياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، من الأحادية إلى التعددية انطلاقاً من:

- ميلاد الحركة النقابية خلال الفترة الاستعمارية.
- بيان هيكلية ودور التنظيم النقابي في الجزائر بعد الاستقلال.
- التحولات في مسار الحركة النقابية في الجزائر بموجب التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- بروز التعددية النقابية والتحديات الجديدة للعمل النقابي.
- تجربة الثلاثية.

1. الحركة النقابية في ظل الأحادية:

1-1- النقابة العمالية في فترة الاستعمار:

عانت الشّغيلة في الجزائر إبان الاستعمار جملة من المشاكل منها ما هو اقتصادي، وآخر اجتماعي متعلق بالتدني في سلم التراتب الاجتماعي، فاعتبار الجزائريين مواطنين من الدرجة الثانية تحكمهم قوانين الأهالي التي لا تطبق على الفرنسيين، وإحداث فروقات خاصة في نوع الخدمة زراعية أو صناعية، ففي الوقت الذي وُجّه العمل الزراعي للشّغيلة الجزائرية، تركزت الصّناعة للعمالة الفرنسية، وكذا هو الحال فيما يخص الشق السياسي حيث أن المشاركة النقابية في الدعوة للتحرر والاستقلال كانت محتشمة نتيجة نقص الوعي الوطني.

إنّ الحديث عن النقابات العمالية في الجزائر يلزمننا بالضرورة أن نبحث في الظروف الموضوعية التي ظهر فيها العمل المأجور، ومنه ظهور طبقة عمالية تسعى لتنظيم نفسها والعمل على مواجهة الاستغلال والحد منه، فقبل الاحتلال الفرنسي للجزائر كان هناك غياب كلي للطبقة العاملة بمعناها الحقيقي، وهذا راجع للنمط الاقتصادي في الجزائر ذو الطابع القبلي، ومع دخول الاستعمار وتنفيذه لسياسة تفكيك البنية الاجتماعية انطلاقاً من الاستحواذ على الأراضي وتجريد الجزائريين من الملكية، وبذلك تفككت

التشكيلة الاجتماعية للجزائر وتحطمت البنى الاقتصادية وتداعت الروابط الاجتماعية⁽¹⁾، فضلا عن ذلك فإن القهر الذي مارسه المستعمر ضد المواطنين لشل نشاطهم المناهض له بسن قوانين تُحرم على الجزائريين ممارسة الحريات الأساسية وفي مقدمة هذه القوانين، قانون الأهالي الذي صدر منذ 1874.⁽²⁾ حيث كان يمنع على الجزائريين تنظيم أي تجمعات أو تشكيل تنظيمات بما فيها التنظيمات النقابية، هذه السياسة الاستعمارية أثرت سلباً على ظهور ونشأة العمل النقابي في الجزائر.

أ- الحركة النقابية (قبل الثورة):

منذ الاحتلال لم يكن هناك تنظيم نقابي جزائري حتى سنة 1880 أين ظهرت على الوجود أول نقابة في الجزائر وهي "نقابة عمال المطابع" بمدينة قسنطينة والتي بدورها لم تكن جزائرية الأصل، فالسلطات الفرنسية وضمن قانون الأهالي نصّ في أحد بنوده على أنّ "أعضاء النقابات المهنية المكلفة بالإدارة والتسيير ينبغي أن يكونوا من الفرنسيين ويتمتعون بحقوقهم المدنية، هذه النقابة استطاعت تنظيم أول إضراب لها بعد 04 سنوات وبعد ذلك بدأ يبرز ميلاد العديد من النقابات كنقابة الطبّاحين عام 1886، ونقابة الغرفة النقابية لعمال المعادن في مدينة الجزائر عام 1887 وغيرها من النقابات ما بين الفترة 1887-1892، وقد كان من الطبيعي أن يتأثر مسار العمل النقابي بالأحداث والظروف السياسية والاجتماعية المحلية والدولية التي تميزت بها تلك الفترة، حيث أدى انهيار البنى الاقتصادية والصناعية الفرنسية ونظراً لحاجة الاقتصاد الفرنسي لليد العاملة ازدادت نسبة الهجرة الجزائرية وبالتالي انخرطهم بكثافة في النقابات الفرنسية خصوصاً، حيث كانوا يخضعون للقانون الفرنسي

ولعل هذه الظروف جعلت من الصعب التمييز بين النشاط النقابي والنشاط السياسي، فكل هذه النقابات كانت تنشط تحت غطاء نقابيتين فرنسييتين وهما "الكنفدرالية العامة للشغل (CGT) أو الكنفدرالية العامة للعمال الوحدويين (CGTU). في المهجر ومع ظهور الحركة السياسية الجزائرية أوجد العمال الفرصة والأرضية التي سمحت لهم بإنشاء حركة نقابية وطنية وثورية. تؤكد على الهوية الوطنية الجزائرية وحق الشعب في الحرية والاستقلال، ومن أهم القرارات التي تمخضت بعد المؤتمر الأول لنجم شمال إفريقيا تحويل اسم "الاتحادية العامة للعمال المغاربة" إلى "الاتحادية العامة للعمال الجزائريين" إذ تعد أول محاولة لتأسيس نقابة عمالية جزائرية، وبعد حل حزب نجم شمال إفريقيا، أسس العمال الجزائريين المغتربين "الحزب الوطني الثوري" الذي سطر برنامج النجم يطالب فيه بالاستقلال الوطني والتطور الاجتماعي

ب- الحركة النقابية (أثناء الثورة):

أثناء الثورة امتزج العمل النقابي بالعمل السياسي، فبعد اندلاعها بسنتين أسس مجموعة من النقابيين برئاسة "عيسات إيدير" بدعوة من جبهة التحرير الوطني نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين التي وجد فيها شريحة العمال آملاً لتحقيق الحرية والاستقلال فقد كان الاتحاد يهدف لتمثيل العمال وتوحيد صفوفهم والعمل من أجل الاستقلال حيث نظم مجموعة من الإضرابات مثل إضرابات 05 جويلية 1956 وإضرابات جانفي 1957 لدعم موقف حزب جبهة التحرير أثناء مداوات الامم المتحدة المخصصة للقضية الجزائرية، ورغم ذلك فقد كان رد فعل فرنسا عنيفاً حيث اعتقلت القادة النقابيين ومئات المناضلين ثم أوقفت نشاطه وهذا ما جعله يتجه نحو العمل السري.⁽³⁾ لينقل إدارته إلى تونس حيث واصل مسيرته النضالية واستطاع إحراز العديد من الانتصارات داخلياً وخارجياً، فعلى المستوى الداخلي استطاع لم شمل الجزائريين والتفافهم

ضد الاستعمار، أما على المستوى الخارجي فقد تمكن من الانخراط في الاتحادية الدولية للنقابات الحرة "CISL"، حيث وجد فيها منبراً لتبليغ صوته إلى الرأي العام العالمي والتعريف بالحركة النقابية الجزائرية.

2- الحركة النقابية الجزائرية (بعد الاستقلال):

إن إعادة تنظيم الحركة النقابية مع الاستقلال اصطدم بوجود انقسامات أيديولوجية داخلية واقتصاد ضعيف⁽⁴⁾ وقد أعطت الحكومة للاتحاد العام للعمال الجزائريين حق الدفاع عن استقلاليته عن المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني. وبقي الاتحاد العام تحت مظلة جبهة التحرير الوطني عاجزا عن تكوين مركزية نقابية منافسة للمكتب السياسي وهنا اصطدم الاتحاد بقيود حالت دون تحقيقه للتوفيق ما بين نقابة مطلية تعتمد على النضال المطلي كرفع الأجور، ونقابة تسييرية تشارك في تسيير وبناء الاقتصاد الوطني.

• الحركة النقابية في مرحلة التسيير الذاتي:

في هذه المرحلة قام الاتحاد العام للعمال الجزائريين بعقد مؤتمره الأول طرح فيه مشكلات متعددة وأبرز بعض التناقضات المتعلقة بالقضايا الأساسية للتنظيم والتوحيد بينه وبين الحكومة، وهنا تم التركيز على قضيتي التنظيم والقيادة، حيث انقسمت الآراء بين المتشبهين والمتمسكين بإشراف وتوحيد حزب جبهة التحرير الوطني وبين المعارضين له، وقد جعل هذا الوضع للاتحاد العام للعمال الجزائريين متذبذباً في مواقفه، فحاول هذا المؤتمر التوفيق بين مختلف التيارات بانتخاب مسؤولين من اتجاهات متباينة.

إن غياب برنامج عمل واضح للاتحاد أدى إلى عدم التحكم في الأوضاع تنظيمياً وحركياً، حيث ظل الاتحاد في هذه الفترة عبارة عن منشأة نقابية تشارك في المناسبات الوطنية وتستقبل الوفود الأجنبية، أما النشاط النقابي الحقيقي فكان شبه منعدم.

وبعد المؤتمر الأول المنعقد بتاريخ 17 إلى 20 فيفري 1963 بدار الشعب، ونظراً للتناقضات المُشار إليها وتنامي المطالبة بإعادة النظر في العلاقة بينه وبين الحزب الواحد، تم التوصل إلى اتفاق مكتوب بين جبهة التحرير الوطني والاتحاد العام للعمال الجزائريين يقضي باستقلالية النقابة في اتخاذ قراراتها واختيار ممثليها، ورغم ذلك لم يرفع هذا الاتفاق الغموض عن العلاقة بينهما.⁽⁵⁾

ونظراً لاستمرار الخلافات بينهما (الاتحاد العام للعمال الجزائريين والحزب الواحد)، بفعل الضغوطات التي يمارسها الحزب عليه أحكمت الدولة سيطرتها ما ولد العديد من المفاهيم لا تحمل نفس الدلالات على المستوى النظري والميداني، كالتأميم، التعاونيات، لجان التسيير، ساعد على إضفاء غموض سمح للدولة بالتدخل أكثر لمساندة حزب جبهة التحرير الوطني، إذ صدرت مرسوم جوان 1964 القاضي بهيكلة المؤسسات المسيرة ذاتياً.

• النقابة في (مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات : GSE)

أفرزت المشاركة العمالية في هذه المرحلة تصوراً جديداً لدور النقابة أثر على الناحية الوظيفية لها، إذ أصبح مجلس العمال يُعتبر في نفس الوقت المكتب النقابي، حيث خلق التسيير الاشتراكي ألبسا لدى العمال بين المشاركة العمالية في التسيير وبين المهام النقابية. ما انجر عنه تداخل في الأدوار ولدت أفكاراً متناقضة لدى النقابيين، حيث اعتقد البعض بضرورة إشراك النقابة في مجالس التسيير، في حين دافع البعض الآخر على ضرورة استقلالية النقابة عن هياكل التسيير، وأسفرت هذه الاختلافات إلى قناعة مفادها أن دور النقابة والمجالس العمالية هو دور تكاملي ألا وهو "السماح للعمال بالمشاركة في تسيير المؤسسات"⁽⁶⁾

وبذلك أصبح دور مجالس العمّال يختص بالإشراف و التسيير والمراقبة، أمّا النقابة فتهتم بالتأطير وتنظيم العمّال وتنشيطهم، ورغم ذلك فقد بقي الغموض سائداً من ناحية تحديد ادوار كل جهة ما ولد سلسلة من المؤتمرات غيرت في تسميات الهياكل ولكنها أبقت على غموض كبير لوظيفة كل واحد منها. ومجمل القول، إنّ هذه المرحلة لم تسمح بمختلف ظروفها للعمّال بالمشاركة الفعلية في التسيير ممّا جعل الصراع هو الطابع المميز لها، رغم أن نمط الاشتراكية يعد محاولة لتنظيم المؤسسة وفق قانون يراعي بالدرجة الأولى "مشاركة العمال" في التسيير⁽⁷⁾، فقد حادت النقابة عن وظيفتها التي تتمثل في الدفاع عن مصالح العمال وتمثيلهم بل وصل فيها المساس بالحرية النقابية أعلى درجاته وذلك من خلال تطبيق المادة 120 من قانون الحزب والتي جاء فيها "أن يكون مسؤولي الهياكل النقابية مناضليه"، وهذا ما جعل السلطة تُقدّم على حل الهياكل النقابية المعارضة لتطبيق هذه المادة مبررة ذلك بالتيارات المعادية لإيديولوجية الحزب الحاكم مثل (البرجوازية، الرجعية التيارات الإسلامية..). ومن هنا أصبحت النقابة أداة لإعادة خطاب السلطة على مستوى المؤسسات وتحول النقابيون إلى بيروقراطيين إداريين، وعليه فالنقابة في تلك الفترة لم تكن مطلّية وإنما منظمة تسييرية تابعة للدولة وليست منفصلة عنها.

ومن هنا فإن هذه المرحلة لم تستطع تحقيق الأهداف التي أوجدت من أجلها فأصبح منا لضروري البحث عن سبل أخرى لإعادة إحداث وخلق التوازن للمؤسسات الاقتصادية، حيث تجسد هذا التغيير في اللجوء إلى إصلاحات اقتصادية يتجاوز من خلالها مختلف العقبات التي خلفها النظام القديم.

• الإصلاحات الاقتصادية خلال الثمانينات:

لقد اعتمدت الدولة الجزائرية على سياسة نشطة في مجال الاستثمار في القطاع العمومي، الأمر الذي أدى إلى إحداث تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني، ورغم ذلك فإن اقتصادها بقي يعاني من نقائص كبيرة أحدثت عدم التوازن بين الأهداف المسطرة وواقع الاقتصاد الوطني. ولذلك فقد شرعت الدولة الجزائرية في اتخاذ جملة من الإجراءات الاقتصادية والتي تمت على مرحلتين:

1 مرحلة إعادة الهيكلة 1982:

حيث تم التركيز في هذه المرحلة على الجانب الهيكلي للمؤسسات بتفتيتها إلى مؤسسات متعددة بغية التحكم في تسييرها، وتحقيق اللامركزية في النظام وفي اتخاذ القرارات وتنميين الموارد البشرية، ومع ذلك فإن الغاية الحقيقية من إعادة الهيكلة هي الحد من مخاوف السلطة من فقدان المنشآت الاقتصادية والقدرة على السيطرة على الأوضاع خاصة مع انخفاض القدرة الشرائية، كما أنّ هذه الإجراءات كانت بمثابة تمهيد للمرور إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب إعداد وتنفيذ خطة إعادة الهيكلة بنوعها المالية والمادية من أجل لقضاء على الاختلالات الداخلية فيها.⁽⁸⁾

وقد كان لهذه المرحلة جملة من الانعكاسات السلبية على الأدوار التي تمارسها النقابة، حيث تميزت بالركود والاستقرار على الصعيد الاجتماعي مع فتور في الخطاب السياسي وتصاعد التوجهات المحبذة للنموذج الليبرالي وأصبحت النقابة مكتباً من مكاتب الحزب وظيفتها الدعاية للقيادة السياسية، وبدأت بيروقراطية نقابية في التشكل حيث مكنت هذه الوضعية بعض النقابيين من تبوء مناصب قيادية على حساب العناصر العمالية المهنية كتعيين فئة المعلمين للقيادة في الأمانة العامة.

حيث أدت إلى خلق ضغوطات باتجاه تنامي حركة عمالية مطلبية خاصة بعد انتفاضة أكتوبر 1988 الذي كان للعمال دور فيها من خلال، الإضرابات والمسيرات والتمردات العمالية.⁽⁹⁾ كل هذه العوامل زادت من حدة الاستياء فأجبرت السلطات العمومية على تسريع وتيرة الإصلاحات باتجاه تبني الإصلاحات السياسية التي مكنت من إعادة النظر في القوانين المثبطة والكابحة للحرية النقابية وممارستها.

ونتيجة لفشل سياسة إعادة الهيكلة الإدارية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية بفعل الازمة المالية التي عصفت بالبلاد بعد انهيار أسعار البترول وعجز السلطات العمومية عن تبني مخطط اقتصادي ناجح، تم اللجوء إلى استقلالية المؤسسات لتحقيق هدفين:

2 استقلالية المؤسسات 1988: يوهما

- محاولة تحرير ديمقراطية اقتصادية أكثر للمؤسسات
- الفصل بين ملكية الدولة وتصرف المؤسسات فيها.⁽¹⁰⁾

حيث عدت هذه المرحلة أداة لإعادة تنظيم المؤسسات العامة تبعاً لقواعد جديدة، كما تجسدت عملياً بتخلي الدولة عن أداء وظيفة التسيير اليومي للمؤسسات العامة - مع بقائها المالك الأساس لها - فضلاً عن خصخصة أساليب الإدارة والتسيير وذلك عن طريق اعتماد أدوات القانون الخاص وقد حاولت السلطات العمومية إنقاذ المؤسسات الاقتصادية من الانهيار بإشراك نقابة الاتحاد، هذا الإصلاح شكل آخر يهدف إلى تحرير المؤسسة من الضغوط الإدارية وتحسين فعاليتها على مستوى نموها وتحقيق مايلي:

- 1- المشاركة الفعلية للعمال في التسيير.
 - 2- خلق توازن بين الفعالية الاقتصادية والمشاركة العمالية.
 - 3- تعبئة جميع الطاقات لتعزيز وحدة القيادة داخل المؤسسة والتخفيض من تكاليف الإنتاجية والتوزيع الحسن للمنتجات بأسعار تنافسية.
- وبناء عليه فإننا نرى أن النقابة وقتها تميزت بغياب الطابع المطلبي، فهي تمشي في كنف الإدارة واختياراتها، كما يمكن تلخيص خصائص ومميزات النقابة الجزائرية خلال المرحلة الأحادية في النقاط التالية:
- الطابع السياسي للنقابة الجزائرية: فهي لم تُعن بالمطالب المهنية والاجتماعية المنبثقة من الحياة العمالية والمعيشية للعمال وإنما عملت على تنفيذ البرامج السياسية ومساندتها.
 - الطابع الاحتكاري: الذي جسده احتواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين جل العمال والطبقة الشغيلة في الجزائر.⁽¹¹⁾

- الطابع البيروقراطي: بحيث تميز الاتحاد بالنمط البيروقراطي وذلك يعود إلى كفاءات الانخراط والانتخاب وغيرها الأمر الذي أدى إلى إعادة إنتاج نموذج أحادي الرؤية. هذه أهم السمات التي ميزت النقابة الجزائرية التي كانت من بين البواعث الأساسية التي أدت إلى محاولة إلغاء احتكارها وتغيير نمطيتها وجعلها أكثر حركية وديناميكية وهذا ما تم تجسيده فعلاً بعد التعديلات التي جاء بها دستور 23 فبراير 1989.⁽¹²⁾

II. الحركة النقابية في ظل التعددية:

1- أسباب التحول إلى التعددية: هناك جملة من العوامل التي أدت إلى ظهور وبروز التعددية السياسية في الجزائر ولعل أبرزها:

التراكمات ورواسب الصراع داخل النظام السياسي من اجل مراكز القوى منذ الثورة حتى منتصف الثمانينات خاصة مع تضرر الاقتصاد الوطني الناتج عن التسيير وكذلك انهيار سعر البترول إلى أدنى مستوياته حيث بلغ 13 دولار أمريكي في نهاية سنة 1986.⁽¹³⁾

إضافة إلى ارتفاع معدّلات البطالة وأزمة السكن، حيث التفاوت الكبير بين العرض والطلب على السكن كما أن فساد الجهاز الإداري والمتمثل في اللامبالاة وتردي نوعية الخدمات اتجاء المواطن يُعد من أبرز الأسباب التي أدت إلى التّحول إلى التعددية، وكذلك الاضرابات العمالية والاحتجاج عن سوء التسيير والمطالبة بالزيادة في الاجور وتحسين القدرة الشرائية وإطار الحياة بصفة عامة.

كما أنّ موجة التحولات التي شهدتها الأنظمة الشمولية في العالم بانتقالها من الأحادية الحزبية إلى التعددية في إطار التكيف مع المبادئ الديمقراطية، إضافة إلى القروض التي تلقتها السلطة من المؤسسات المالية الدولية شكلت في مجملها ضغوطات باتجاه تبني خيار الاصلاحات السياسية والاقتصادية، وقد افضى دستور 1989 وقوانين 1990 إلى تحقيق مكاسب نقابية غير مسبوقه ومنها:

- كفالة الحق النقابي لكل المواطنين.

- حق تنظيم النقابات بهدف الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائها.

-إلغاء احتكار الاتحاد العام للعمال الجزائريين إضافة إلى عدم ارتباط النقابات بالأحزاب السياسية أو بالسلطات العمومية.

وبذلك فتح المجال للتعددية النقابية، حيث تم تشكيل عدة نقابات بلغ عددها سبعة واربعين نقابية خلال عامين من بينها نقابة عمال قطاع التربية، نقابة الأطباء، نقابة أساتذة التعليم العالي.⁽¹⁴⁾ فقد أقرت تشريعات العمل المتعلقة بالحقوق النقابية والتعددية النقابية، حيث أصبح من حق العمال تكوين نقابات مستقلة تدافع عن مصالحهم المهنية والاجتماعية كما جاء في المادة 03 من القانون 90-14 المتعلق بالحقوق النقابية: "يحق للعمال الأجراء من جهة والمستخدمين من جهة أخرى أن يُكوّنوا لهذا الغرض تنظيمات نقابية وينخرط انخراطاً حراً وإرادياً في تنظيمات نقابية موجودة".⁽¹⁵⁾

فبعد ما تولى الاتحاد العام للعمال الجزائريين قيادة الحركة العمالية أكثر من ثلاثين سنة اقرت السلطات العمومية لأول مرة وفي نفس الدستور في المادة 53 منه "بالحق في ممارسة العمل النقابي المستقل لجميع الفئات المهنية".

ورغم ذلك فإن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ظل متحكماً في زمام العمل النقابي، فبالنسبة له إعلان التعددية النقابية يُعد تهديداً للوحدة العمالية وهذا ما صرّح به الأمناء الوطنيون في تلك الفترة حيث علل الاتحاد التعددية من الجانب الانقسامي للحركة العمالية ككل والذي يؤدي إلى تشتت الطبقة العاملة وإضعافها، ولذلك عملوا على توسيع الانخراط من اجل تعزيز الوحدة العمالية.

إن هذه المبررات تبدو واهية لأنه لم يثبت من الناحية العملية حدوث تشتت للحركة النقابية جراء انتهاج التعددية النقابية.

2- مميزات الحركة العمالية:

تميزت الحركة العمالية بالتغير في نوعية وأشكال المطالبة العمالية، فأصبحت تطالب ب:

- التركيز على إعادة النظر في تنظيم العمل السائد والعلاقات مع السلطة الشيء الذي يؤكد أهمية مسألة الدولة في علاقاتها بالحركة العمالية المطالبة.⁽¹⁶⁾

كما تميزت الحركات العمالية في فترة ما بعد دستور 1989 بقيام العمال بحركات جماعية وليست فردية مثل ما كان عليه الحال في السبعينات وبداية الثمانينات، بمعنى عرفت الإضرابات نوعا جديدا وهو إضراب التضامن و"التجذر" بمعنى طول مدة الإضرابات حيث وصلت نسبة الإضراب التي تجاوزت العشرة أيام 24.70% من مجموع الإضرابات خلال سنوات 1990 - 1992، وقد يرجع ذلك لعدم وجود إرادة حقيقية للتفاوض من قبل السلطات العمومية.

وأمام هذا الوضع المرحج للسلطات العمومية قطع العمال بالموازاة أشواطاً هائلة في مطالبهم، أهمها "مطالبة العمال بأن يسيروا نقاباتهم بأنفسهم"، وبالحدوث عن المطالب فإن الحركة النقابية في ذلك الوقت تميزت بالتنوع مركزة على مطلب الأجر، خاصة مع انخفاض القدرة الشرائية إذ نجدها تطالب بإعادة النظر في نظام الأجور وملحقاتها والتركيز على تحسين التأطير وإعادة النظر في علاقات العمل والتتديد بظروف العمل ومطالب الحياة من نقل وسكن.

✓ الحركات النقابية في فترة التسعينات:

وفي هذه الفترة عاشت البلاد ظروفًا صعبة بفعل الركود الاقتصادي و تراجع الإيرادات الناتج عن تدني أسعار المحروقات، مما زاد من حدة المديونية، الأمر الذي أدى بدوره إلى الدخول في سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والمالية تحت تأثير الاتفاقيات الائتمانية الموقعة مع المؤسسات المالية الدولية لعل أبرزها الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي بشروط جد قاسية، كتحديد الأجور وتجميد مناصب العمل وتسريح العمال، ما فرض على الدولة انتهاج سياسة للحماية الاجتماعية من خلال إصدار مجموعة من المراسيم التشريعية منها 09/94 المتضمن الحفاظ على مناصب العمل، وحماية الأجراء وكذلك المرسوم التشريعي 11/94 المتضمن صندوق التامين على البطالة.

وفي ظل هذه الظروف بقي النشاط النقابي محتشما وردود فعله شحيحة بالموازاة مع حجم المشكلات التي انفجرت من تسريح جماعي للعمال وحل للمؤسسات.⁽¹⁷⁾

بقي إذاً اهتمام النقابة منصباً في المحافظة على مناصب العمل وتحسين الأجر، وعلى الرغم من الإقرار باستقلالية النقابة عن السلطة وعن مختلف الأحزاب السياسية، إلا أنه ونتيجة للتحويلات النوعية في العمل السياسي وجدت النقابة نفسها منجذبة في العمل السياسي، وبالتالي عجزها عن الصمود وتمثيل العمال والدفاع عن مصالحهم وافتقارها للمطالب النوعية وبقيت تتغلغل ضمن مطالب كلاسيكية، كالزيادة في الأجور الذي كانت انتصاراته آنية ومؤقتة مقابل الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية بشكل مطرد.

1 النقابات المستقلة في الجزائر:

تعد إصلاحات 1989 السبب الرئيس في فك الارتباط بحزب جبهة التحرير الذي كان يمارس سياسة أبوية على المركزية النقابية من جهة وقأصت دور النقابية ليختزل إلى الجانب المطلي، إذ قبلت بأداء دور تعبوي وتحولت إلى وسيط ينقل ويشرح خطاب السلطة لمختلف شرائح العمال والفئات الاجتماعية الأخرى، وهذا ما سمح لبعض النقابيين بالارتقاء إلى مواقع قيادية في الدولة ومن هنا تورطت النقابة في السياسة، إذ وبعد احتكار العمل النقابي من طرف نقابة UGTA يأتي دستور 1989 لينتج خارطة نقابية تعددية، وتتكون بذلك نقابات مستقلة شملت مختلف القطاعات الأخرى وعرفت تحولاً في نوعية النضال

النقابي، بل حتى في العناصر المكونة لها بمعنى دخول النقابة: المهندس، الطبيب، الأستاذ الجامعي... هذه النقابات التي تميزت عن نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالابتعاد عن النشاطات السياسية والتركيز على المطالبة النوعية مثل الحرية النقابية، ورغم كثرة عدد هذه النقابات غير أنها تعاني من نقص شديد في الإمكانيات.⁽¹⁸⁾

2 عجز النقابات المستقلة عن تحقيق ذاتها:

من المعلوم أن نقابة UGTA بقيت محافظة على مكانتها ودورها في مختلف المناسبات، وعلى العكس فإنّ النقابات المستقلة، بقي حضورها شكلي ودورها محتشم، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: إيمان السلطة العمومية بالنقابة التاريخية المغفور لأخطائها بناءً على تاريخها دون غيرها من النقابات فعلى الرغم من الإقرار بالتعددية إلا أن الواقع يثبت السيطرة الكاملة لنقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين وحضورها المستمر ومشاركتها في كل اللقاءات، على عكس النقابات المستقلة المغيية، إضافة إلى حرمانها من التسهيلات لتتجاوز مرحلة إثبات الذات كالمشاركة في التجربة الثلاثية "Tripartite"، كما أنّ الضعف الذي تعاني منه راجع للظروف التي وُلدت فيها: من تسريح جماعي وحل للمؤسسات وما انجر عنه من مشاكل اجتماعية كالفقر والبطالة وغيرهما..

إن القاعدة العمالية التي يفترض أن تكون سند لهذه النقابات تمتاز بالتشتت وعدم الالتفاف حول نقاباتها، كما أن عدم وجود سند سياسي تعتمد عليه النقابات المستقلة يعد أحد الأسباب الرئيسية لضعفها وعجزها عن تحقيق تواجدها وإثبات مكانتها، فلا يمكن تصور وجود تعددية نقابية قوية مع غياب لتعددية سياسية تُشكل فيها المعارضة قوة تداول على السلطة وتحقيق التوازن الاجتماعي والسياسي، على غرار الدول الديمقراطية التي تقر بالتعددية النقابية الأحزاب السياسية التي تجسد مصالحها في حال وصولها إلى السلطة، وفي ذات الوقت تجد النقابات في الأحزاب غطاءً سياسياً ودعماً معنوياً يزيد من قوتها.⁽¹⁹⁾

يبقى معنى الاستقلالية هو استقلالها عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين والسلطة العمومية، ولكن التجربة الميدانية بينت مع مرور الزمن أنه من بين 53 نقابة مؤسّسة منذ 1989 لم يبق إلا القليل منها، وتقاسمت عناصر الهوية النقابية المكونة مما يلي:

* **العمل النقابي الجماعي:** التضامن النقابي إعداد برنامج عملي، خط نقابي ديمقراطي مطلبية وتداول ديمقراطي في إدارة النقابة.

* **الوضوح والالتزام في النضال النقابي:** إضرابات، مسيرات، اعتصامات.

* تحالف المطالب الاجتماعية المهنية مع المطالب العضوية.

* الحصول على الخبرة المعتبرة في قضايا الأجور، السكن، وتحسين شروط العمل.

إنّ التعددية النقابية التي أتاحت الفرصة لتوسيع دائرة التمثيل العمالي قد وجدت نفسها أمام عدّة خيارات، فإلى جانب تبنيها للنزعة المطالبية كأساس لإعادة إنتاج تواجدها على الساحة، وجدت نفسها أيضاً أمام تحديات فرضتها الوضعية الاقتصادية والمالية، حيث أضحت تحدي الحفاظ على آلة الإنتاج ومناصب العمل ضمن أولويات العمل النقابي، التي تتجاوز حتى مطلب الزيادة في الأجور في بعض الأحيان، وبالتالي فإنّ استراتيجية العمل النقابي قلبتها الظروف الاقتصادية والمالية رأساً على عقب.

III. تجربة الثلاثية:

عمدت الدولة إلى إطلاق الثلاثية (حكومة، نقابات، تنظيمات أرباب العمل) في بداية تسعينات القرن 20 ضمن مشاريع الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي بادرت بها الحكومة في 1989 إلى 1991.⁽²⁰⁾ وليس لاجتماعات الثلاثية نص قانوني يؤطر عملها، فهي تفتقر إلى إطار تشريعي يوضح حقوق وواجبات أطرافها وشروط انعقاد اللقاء ومن يدعو له، هذا الفراغ القانوني سمح للطرف الحكومي بتوقيف اللقاءات لما يخدم مصالح هو استراتيجيته.

وبقيت النقابات المستقلة مستبعدة تماما من هذه اللقاءات إلى اليوم رغم مطالبها للمشاركة في اجتماعات الثلاثية وعكس ذلك فإن جهة أرباب العمل تشهد تمثيلا متعددا.

حيث تناقش اجتماعات الثلاثية مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية تقترحها الحكومة في إطار ما يسمى بالأجندة المؤقتة حيث تبقى قابلة للتعديل ووضع الإضافات من الطرف العمالي وأصحاب العمل وليست كل المواضيع المدرجة جديدة بالضرورة فبعضها يكون منبثق من الجلسات والاجتماعات التقييمية السابقة للثلاثية.

وتبدأ الاجتماعات بلقاءات تحضيرية يتم فيها ضبط أجندة الاجتماعات ثم يبقى تشكيل أفواج عمل مشتركة أو مستقلة تقوم بتجهيز تقارير وتقديم حصيلة لنتائج الاجتماعات الخاصة كما تقوم بالتجهيز لمشاريع قوانين في حال ما إذا طلب منها ذلك.

خاتمة:

من خلال العرض السابق يتبين أن الحركة النقابية الجزائرية عرفت عبر مسارها التاريخي عدّة تحولات في مرجعيتها، وأساليب نضالاتها تماشياً مع التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتتها البلاد، فهي نقابة ذكية تمتاز بالخبرة والتجربة، تتأرجح بين المطالبة أحياناً، والتشاركية أحياناً أخرى، يتحكم في ذلك جملة من المعطيات كدرجة الاستقرار السياسي، القدرة على الصمود، الأمن وغيرها..

فرغم الاعترافات الرسمية بتواجد نقابات فئوية تبقى الدولة تتفاوض معها في الجانب المطلي، ولكنها لم تصل إلى الاعتراف السياسي بوجودها، فالسلطة العمومية حليف لنقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين تُساندها بقوة وتؤكد تواجدها في كافة المناسبات الرسمية، أما النقابات الفئوية فمضمونها يبقى موضوع نضالات عمالية مستمرة باستمرار النضال السياسي في البلاد.

وعليه يمكن أن نستنتج ما يلي:

1- يوجد ارتباط جوهري بين التحولات التي طالت الساحة السياسية، والتغيرات التي مسّت الحركة النقابية الجزائرية عبر مختلف مراحلها.

2- يرتبط نجاح واستمرار النضال النقابي بحجم ودرجة التعبئة العمالية.

3- تتحدد طبيعة المطالب ونوعيتها وفقا للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

4- إنّ مبدأ الأحادية النقابية لا يزال سارياً، حيث تتواجد نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين بقوة، أما وجود تعددية نقابية يبقى موضوعاً يُمارس من خلالها ما يسمى "بالديمقراطية الشكلية".

5- إنّ ممارسة الفعل النقابي تتطلب ثقافة عمالية تمتاز بالصمود والوعي النضالي.

6- يبقى موضوع الحركة النقابية موضوع يحتاج بحد ذاته إلى دراسات معمقة ومتعمقة، بل وشاملة إذ لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نقزم دورها داخل مجتمع يعرف موجة من التغيرات على

جميع الأصعدة.

- (1) محمد فارس (1989) أبحاث في تاريخ الحركة النقابية - تاريخ الحركة النقابية الجزائرية-، ترجمة: عبد المجيد برم وآخرون، الجزائر، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ص 109.
- (2) عبد القادر جغلول (1982) تاريخ الجزائر الحديث -دراسة سوسيوإقتصادية-، ترجمة: فيصل عباس، ط2، بيروت، دار الحدائث للطباعة والنشر، ص 151.
- (3) خالد حامد (2011) نزاعات العمل في ظل التحولات السوسيواقتصادية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ص 142.
- (4) Mohammed nacer -Eddine koriche (1983) l'éducation syndical en Algérie : thèse de doctorat en sciences politiques, faculté de droit et de science politiques, Strasbourg, p 217.
- (5) Rabah Noureddine Saadi (1985) la gestion socialiste des entreprises en Algérie, o. p.u, Alger, p37.
- (6) Ahmed ben yakoub (1987) la gestion de l'entreprise industrielle publique, o.p .u, Alger, p45.
- (7) عبد اللطيف بن أشنهو (1982) التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 28.
- (8) ناصر دادي عدون (2001) الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ص 55.
- (9) بهية أوقنون (2004) الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ص 35.
- (10) ناصر دادي عدون: الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 104.
- (11) بومقورة نعيم (2008) الحركة النقابية في الجزائر وسياساتها المطالبة الأجر نموذجا، مجلة إضافات-مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الأول، ص 31.
- (12) بومقورة نعيم (2008) مرجع سبق ذكره، ص 32.
- (13) مصطفى بلعور (2009) التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية -دراسة حالة النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، ص 192.
- (14) بومقورة نعيم (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 32.
- (15) بومقورة نعيم (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 32.
- (16) عبد الناصر جابي (2001) الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، الجزائر، المعهد الوطني للعمل، الثلاثي الرابع، الجزائر، ص 54.
- (17) Leila abdelaadime (1998) les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb, Maroc, Algérie, Tunis, les "édition internationales, p26.
- (18) إدريس بولكعبيات (2007) الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين -إشكالية العجز المزمع عن فك الارتباط بالمشروع السياسي-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 12، ص 159.
- (19) جحا زهيرة (2013) النقابة في المؤسسة الصناعية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، ص 140.
- (20) إيمان النميس (2014) دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر -دراسة مرحلة التعددية النقابية-، دار ناشري للنشر الإلكتروني، ص 110.